

أثر المقاصد في الاجتهاد الشرعي

د. عبد الله الزبير عبد الرحمن (*)

مدخل:

مما يجب أن يقرَّ: أنَّ الاجتهاد الشرعي قام في جوانب كثيرة معتمداً على المقاصد واعتبارها، كما أنَّ التشريع الإسلامي كذلك تأثَّر بشكل ملحوظ برعاية المقاصد وتحقيقها، في أصوله وفي فروعها، في التقييد وفي التفريع، في الفُتيا، وفي تدزِيل الأحكام على الوقائع، وفي قيام الأحكام الشرعية، تكليفية كانت أو وضعية، وفي الترجيحات الأصولية والفقهية، وغير ذلك من عمليات التشريع والاجتهاد. غير أنَّ سنخصص هذا المبحث في تأثُّر الاجتهاد بالمقاصد واعتبارها، ونستعرض أثر المقاصد في بناء الاجتهاد من خلال مطلبين:

المطلب الأول: يبيِّن اعتبار المقاصد في أهلية الاجتهاد.

والمطلب الثاني: يبيِّن مسالك الاجتهاد المقاصدي^(١).

المطلب الأول

اعتبار المقاصد في أهلية الاجتهاد

المسألة الأولى: أهمية المقاصد في الاجتهاد:

(*) أستاذ مشارك، مدير مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية (السودان - أم درمان).

(١) الأصل في هذه النسبة أن تكون إلى المفرد، فيقال: "المقاصدي"، ولكن لما صار "المقاصد" علماً ولقياً أصبح مصطلحاً تصلح النسبة إليه، حيث شاع في مصطلح هذا العلم أن يقال: "مقاصدي" كما في "الاجتهاد المقاصدي"، و"النظر المقاصدي" ... إلخ.